ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 17

12 يوليو 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

من السحب النقدي إلى المدفوعات الرقمية

هل تستطيع بطاقات المعاشات تسريع التحول إلى اقتصاد أقل اعتمادا على النقد في مصر؟

لماذا هذا السؤال الان؟

تشير التقديرات إلى أن هناك نحو 11.5 مليون مستفيد من نظام المعاشات في مصر يصرفون مستحقات شهرية تصل قيمتها الإجمالية إلى ما يقرب من 38 مليار جنيه. ورغم التوسع في تبني وتطبيق منظومة المدفوعات الرقمية خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك استبدال بطاقات المعاشات التقليدية تدريجيا ببطاقات "ميزة"، إلا أنه يتم سحب جزء كبير من هذه المعاشات الشهرية نقدا فور إيداعها في حسابات المستفيدين. ومع أن بطاقات "ميزة" كانت قد صُممت في الأساس كأداة للشراء والسداد لدى التجار ومقدمي الخدمات، لا يزال يقتصر استخدامها بدرجة كبيرة على السحب النقدي فقط، مما يعكس استمرار تفضيل المعاملات النقدية على وسائل الدفع الإلكتروني.

ويظهر ذلك بوضوح خلال فترات صرف المعاشات والعطلات الرسمية، حيث تشهد ماكينات الصراف الآلي إقبالا كثيفا وطوابير طويلة. هذا التزاحم خلال مواسم العطلات أمام ماكينات الصراف الآلي يشير إلى أن المشكلة ليست في نقص السيولة النقدية، وإنما في استمرار الاعتماد على السحب النقدي كوسيلة أساسية للحصول على المعاش. فهل يمكن أن تتحول بطاقات صرف المعاشات من مجرد وسيلة للسحب النقدي إلى أداة مريحة تستخدم في سداد المعاملات اليومية، بما يدعم التحول تدريجيا نحو اقتصاد أقل اعتمادا على النقد؟

الوضع الحالي: رغم وجود بنية تحتية رقمية متطورة المعاملات النقدية هي السائدة

حققت مصر تقدما ملحوظا في مجال الرقمنة المالية خلال العقد الماضي، وهو ما أرسى دعائم التحول بدرجة أكبر نحو استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

- **الشمول المالي:** ارتفع معدل الشمول المالي في مصر من 27.4% في عام 2016 إلى 77.6% بنهاية عام 2025، حيث انضم نحو 37 مليون مواطن إلى المنظومة المالية الرسمية خلال أقل من 10 سنوات.
- **انستاباي (InstaPay):** بلغ عدد مستخدمي تطبيق انستاباي ما يزيد عن 16 مليون شخص في يونيو 2025، وسجل 1.1 مليار معاملة بقيمة إجمالية بلغت نحو 2.4 تريليون جنيه.
- **المحافظ الإلكترونية:** ارتفع عدد المحافظ الإلكترونية النشطة بنحو 295% من 15.2مليون محفظة في عام 2019 إلى 60 مليون محفظة بنهاية عام 2025.
- **أجهزة نقاط البيع (POS)** : يبلغ عدد أجهزة نقاط البيع المنتشرة في مصر حاليا نحو 1.35 مليون جهاز.

منظومة المدفوعات الرقمية في مصر: تطور الشمول المالي والمحافظ الإلكترونية

الشكل (1): معدل الشمول المالي في مصر (2016-2025)

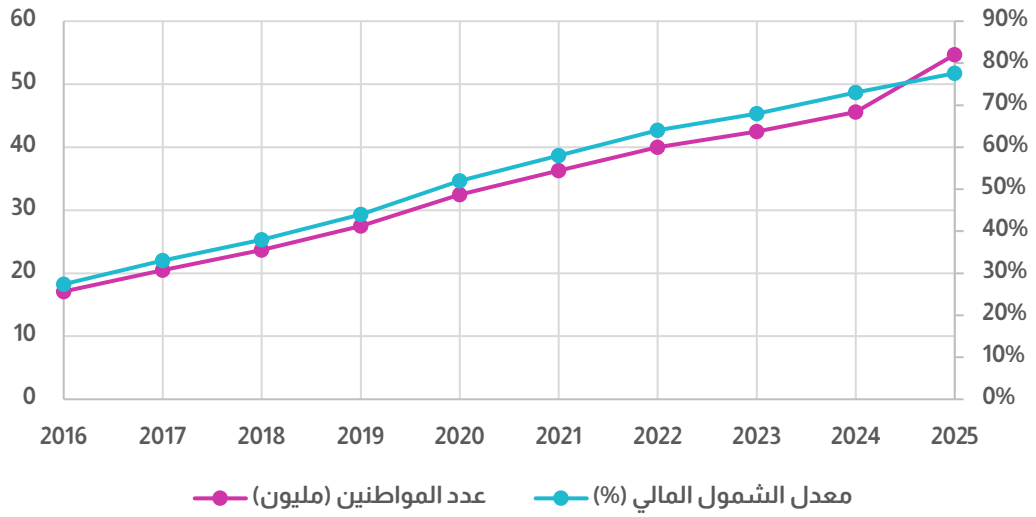

المصدر: Central Bank of Egypt. 2025. Financial Inclusion & Payment Systems Indicators Report, December 2025.

الشكل (2): عدد المحافظ الإلكترونية في مصر خلال الفترة 2019-2025 (مليون)

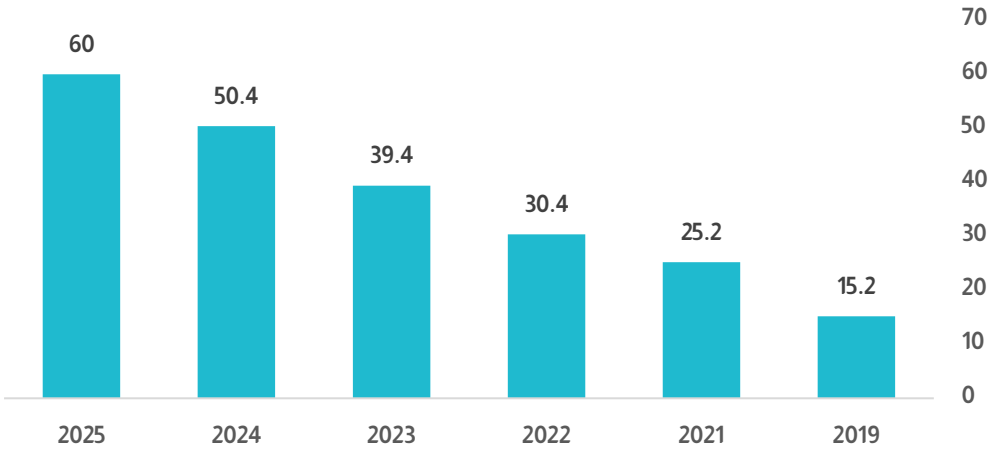

المصدر: Central Bank of Egypt. 2025. Financial Inclusion & Payment Systems Indicators Report, December 2025.

الجدول (1): أهم مؤشرات منظومة المدفوعات الرقمية في مصر

المؤشر	القيمة
عدد المستفيدين من نظام المعاشات	11.5مليون شخص
إجمالي قيمة المعاشات الشهرية	38مليار جنيه
متوسط قيمة المعاش الشهري	5,000 جنيه تقريبا
معدل الشمول المالي(2025)	%77.6
عدد المواطنين الذين لديهم حسابات مصرفية أو أدوات دفع نشطة	54.7مليون مواطن
عدد مستخدمي انستاباي	أكثر من 16 مليون مستخدم
عدد ماكينات الصراف الآلي(ATM)	26,160ماكينة
عدد أجهزة نقاط البيع(POS)	1.35مليون جهاز
عدد المحافظ الإلكترونية	60مليون محفظة
عدد بطاقات ميزة الصادرة لأصحاب المعاشات	نحو 6 مليون بطاقة

المصدر: Prepared by ECES based on the Central Bank of Egypt (CBE), Financial Inclusion and Payment Systems Indicators Report, December 2025; the National Organization for Social Insurance (NOSI); and eFinance Investment Group, InstaPay Statistics, June 2025.

يتضح من المؤشرات السابقة مدى التقدم الكبير الذي أحرزته مصر في نشر الخدمات المالية الرقمية والبنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية؛ حيث تضاعف معدل الشمول المالي في مصر لما يقرب من ثلاثة أضعاف خلال الفترة من 2016 إلى 2025، في حين ارتفع عدد المحافظ الإلكترونية النشطة بنحو **%295** خلال الفترة من 2019 إلى 2025. كما شهدت قنوات الدفع الرقمي زيادة سريعة من خلال تطبيق **انستاباي**، بالإضافة إلى نحو 1.35 مليون جهاز لنقاط البيع(POS) ، فضلا عن استبدال بطاقات المعاشات التقليدية تدريجيا بنحو 6 مليون بطاقة "ميزة". هذه التطورات مجتمعة تشير إلى أن مصر أرست إلى حد كبير ركائز البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم التحول تدريجيا نحو معاملات اقتصادية أقل اعتمادا على النقد.

غير أن التوسع في البنية التحتية الرقمية لم ينعكس على سلوكيات الدفع. فعلى الرغم من أن الهدف من بطاقات "ميزة" كان تمكين أصحاب المعاشات من إجراء مدفوعات إلكترونية، إلا أن العديد منهم لا يزالون يستخدمونها في السحب النقدي فقط. ونتيجة لذلك، يتم سحب مليارات الجنيهات شهريا نقدا، مما يضغط بشكل متكرر- يمكن تجنبه إلى حد كبير - على شبكات ماكينات الصراف الآلي وأنظمة التوزيع النقدي. كما ظهرت ممارسات غير رسمية في بعض المجتمعات الريفية، حيث يقوم وسطاء بجمع البطاقات من أصحاب المعاشات وسحب النقود ثم تسليمها إليهم. ورغم أن هذه الممارسات قد تساعد في التغلب على بعض الصعوبات العملية التي تواجه بعض المستفيدين، إلا أنها تعزز الاعتماد على النقد وتخلق طبقة جديدة من الوساطة التي تم تصميم أنظمة المدفوعات الرقمية في الأساس للحد منها.

ويتضح مما سبق أن المرحلة المقبلة من الشمول المالي لم تعد تتمثل في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وإنما في تشجيع استخدامها بصورة فعالة. ولا ينبغي تقييم مستوى الشمول المالي بعدد الحسابات المصرفية أو بطاقات الدفع المصدرة فحسب، بل بمدى استخدام هذه الأدوات بصورة نشطة في المعاملات اليومية. وبدون زيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية، ستكون عائدات الاستثمار المستمر في البنية التحتية المالية منقوصة، وسوف يتباطأ التقدم في التحول إلى اقتصاد أقل اعتمادا على النقد برغم توافر أنظمة دفع حديثة.

ومن ثم فإن التحدي ليس في توافر البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، وإنما في مدى استخدامها والاستفادة منها؛ فبطاقات المعاشات قادرة بالفعل على دعم المعاملات الإلكترونية، إلا أنها تُستخدم في المقام الأول كوسيلة للسحب النقدي. ويمكن فهم هذه الفجوة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية على النحو التالي :

- **سلوك أصحاب المعاشات**: لا تزال لدى العديد من أصحاب المعاشات عادة السحب النقدي، وتغييرها يستغرق وقتا، مع ضرورة توفير حوافز مناسبة وتعزيز الثقة في وسائل الدفع الرقمية .
- **تقبل وسائل الدفع الإلكترونية**: لا يزال بعض التجار ومقدمي الخدمات لا يقبلون المدفوعات الإلكترونية، مما يجعل الاختيارات المتاحة لأصحاب المعاشات محدودة ويضطرهم إلى الاعتماد على السحب النقدي .
- **الوعي**: كثيرون من أصحاب المعاشات لا يعلمون أن بإمكانهم استخدام بطاقات المعاشات في الشراء مباشرة دون الحاجة إلى السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي لإتمام معاملاتهم المالية.

تشجيع أصحاب المعاشات على استخدام بطاقاتهم مباشرة في المعاملات المالية لدى محال السوبر ماركت، والصيدليات، والمستشفيات، ووسائل النقل العام يسهم بشكل كبير في الحد من الاعتماد على السحب النقدي ويتيح تجربة دفع أكثر سهولة وأمانا، مع الحد من الوقوف أمام ماكينات الصراف الآلي كل شهر.

ما الذي يمكن أن نفعله؟

معالجة هذه التحديات يتطلب تنسيق الجهود بين أصحاب المعاشات، والتجار، والمؤسسات المالية، والجهات التنظيمية. وفيما يلي بعض المقترحات لتعزيز استخدام المدفوعات الرقمية، والحد من الاعتماد غير الضروري على النقد.

- **تقديم حوافز مالية للمستخدمين:** إطلاق برامج لرد جزء من قيمة المشتريات (Cashback) بنسبة تتراوح بين 1% و2% عند استخدام بطاقات "ميزة" في المشتريات؛ فتوفير حوافز مالية بسيطة وفورية سوف يشجع المستفيدين على استخدام بطاقاتهم في المشتريات اليومية، بدلا من سحب المعاش بالكامل نقدا.
- **تقديم حوافز مالية للتجار:** طرح برامج تحفيزية للتجار الذين يقبلون الدفع ببطاقات "ميزة"، خاصة صغار تجار التجزئة والمنشآت الواقعة في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات. كما أن بعض

التجار لا يقبلون المدفوعات الإلكترونية بسبب رسوم المعاملات، ومن ثم فإن خفض هذه الرسوم، أو تقديم حوافز ضريبية لهم، أو تحمل جزء من تكاليف المدفوعات الرقمية، يمكن أن يسهم في زيادة تقبلهم لوسائل الدفع الإلكترونية وتشجيع استخدامها على نطاق أوسع.

- **توسيع نطاق قبول بطاقات "ميزة"**: التوسع في قبول بطاقات "ميزة" لدى جميع الجهات التي يتعامل معها أصحاب المعاشات بصورة متكررة، كمحال السوبر ماركت، والصيدليات، والمستشفيات، والعيادات، ومقدمو الخدمات العامة؛ فالتشجيع على استخدام المدفوعات الرقمية، دون التأكد من قدرة التجار واستعدادهم لقبولها، لن يؤدي إلى تغير ملموس في سلوكيات الدفع. أي أن التوعية وحدها، بدون تهيئة البيئة المناسبة للاستخدام، سيكون أثرها محدودا .
- **تعزيز الرقابة وحماية المستهلك**: وضع قواعد واضحة تُلزم التجار الذين تتوافر لديهم وسائل الدفع الإلكتروني بقبول المدفوعات باستخدام بطاقات "ميزة"، وفرض غرامات مناسبة على الذين يرفضون منهم ذلك دون مبرر فني، وتخصيص خط ساخن أو منصة رقمية لتلقي الشكاوى ضد التجار غير الملتزمين، مما يضمن حق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.
- **توفير الدعم الفني اللازم**: تخصيص خط ساخن مجاني أو قناة على تطبيق "واتساب" لمساعدة أصحاب المعاشات والرد على الاستفسارات الفنية المتعلقة باستخدام بطاقات "ميزة" وإدارة الرقم السري الخاص بها، ومعالجة مشكلات المعاملات، وإجراءات الدفع. ومن شأن توفير مثل هذا الدعم تقليل العوائق التكنولوجية والنفسية التي قد تحول دون استخدام المدفوعات الرقمية.
- **تنفيذ حملات توعية موسمية**: إطلاق حملات توعية قبل مواعيد صرف المعاشات وقبيل الأعياد والعطلات الرسمية، لتذكير المستفيدين بإمكانية استخدام بطاقات "ميزة" في عمليات الشراء دون الحاجة إلى السحب النقدي، على أن تشجع هذه الحملات التجار على الترويج للمدفوعات الإلكترونية، وإلقاء الضوء على ما توفره من سهولة وأمان وتوفير للوقت مقارنة باستخدام النقد.

الختام

- تتمتع مصر بالبنية التحتية اللازمة لدعم استخدام بطاقات المعاشات في المدفوعات الرقمية، وفي ظل وجود ما يقرب من 11.5 مليون مواطن من أصحاب المعاشات يصرفون شهريا نحو 38 مليار جنيه تقريبا، فإن تزايد استخدام بطاقات صرف المعاشات تدريجيا في معاملات الشراء سوف يسهم في تخفيف الضغط على شبكات ماكينات الصراف الآلي خلال فترات الذروة، وتوفير الوقت والجهد لأصحاب المعاشات، فضلا عن تعزيز الشمول المالي.
- الهدف من تعزيز المدفوعات الرقمية ليس القضاء على المعاملات النقدية، ولكن إتاحة عدد أكبر من اختيارات الدفع المتاحة لأصحاب المعاشات وتمكينهم من إدارة مستحقاتهم المالية بالطريقة الملائمة لاحتياجاتهم؛ فبدلا من التعامل مع بطاقات المعاشات على أنها مجرد وسيلة للسحب النقدي، يمكن استخدامها كأداة دفع للاستخدام اليومي. ومع التوسع في قبول التجار لبطاقات "ميزة"، واستمرار جهود التوعية المالية، وتوفير حوافز مدروسة، يمكن تحقيق فوائد ملموسة لأصحاب المعاشات، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر كفاءة وشمولا واعتمادا على الحلول الرقمية في مصر.

البنية التحتية اللازمة أصبحت متوفرة، والتحدي التالي يكمن في ضمان جاهزية منظومة المدفوعات الرقمية بأكملها، من خلال زيادة الوعي، وتمكين المستخدمين، وقبول التجار للمدفوعات الإلكترونية، وتوفير حلول عملية لمعالجة العقبات التي لا تزال تحول دون استخدام أدوات الدفع الالكتروني. وقتها فقط يمكن إحداث تغيير حقيقي ومستدام في سلوكيات الدفع.